«أثر الفيروس» بين الصين والغرب

انكسار حلقات الإنتاج والاستهلاك يمهّد لعولمة جديدة

حسن شقراني

كان من المفترض أن يتخطّى الاقتصاد العالمي عتبة الـ100 تريليون دولار عام 2022، غير أن كوفيد-19 له حكمٌ آخر. فالأزمة الاقتصادية التي يولّدها هذا الفيروس غير مسبوقة بالعمق والانتشار وقد تصل كلفتها إلى تريليونات الدولارات من الناتج العالمي. المستهلكون ينسحبون من حلقات الطلب في ظلّ عدم اليقين الناجم عن الوباء والإجراءات الطارئة التي تفرضها الحكومات؛ دورات الإنتاج تنكسر مع تسريح العمال وإقفال الشركات؛ وحتى قطاعات الأرجح في ولاية كنساس الأميركية وولّدت وباءً أصاب ربع سكان الأرض وقضى على عشرات الملايين منهم، «الانفلونزا الإسبانية»، لأن إسبانيا كانت الدولة الأوروبية الوحيدة غير المعنية بالحظر. اما اليوم، فقد أضحى جميع سكان المعمورة على علم معمّق بفيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) وبالمرض الذي يسببه، منذ بداية انتشاره ورغم المحاولات الأولية للسلطات الصينية لكبح خبره من مدينة ووهان.

مباشرة، شكّلت هذه المعرفة أساساً لاتخاذ قرارات على المستويات الشخصية والاجتماعية والسياسية.

لكن ما لمس العالم على نحو شامل وموحّد هي القرارات الاقتصادية والمالية التي بدأت من أسواق المال وعمّت جميع القطاعات الاقتصادية؛ وهي تُشكّل مجتمعةً، الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء الجديد.

الأزمة هذه المرّة قد تكون أسوأ بكثير مما شهده العالم سابقاً. فالعولمة هي عند مستويات أعلى من التعقيد والـلامركزية بين الأقاليم. وإذا كان المسنّون وأصحاب العوارض الصحية، في العالمين الصناعي والنامي على حدّ سواء، هم الأكثر تأثراً بالفيروس، فإن كل القطاعات الاقتصادية، تقريباً، بلمسها الوباء. «إنها أزمة غير معتادة بشكل كبير، فرغم أن نسبة الوفيات الناتجة عن الإصابة بهذا الفيروس ليست مرتفعة نسبياً، إلا أنه يتمتع بقدرة عالية على الانتشار بسهولة. هناك قناعة بأنه إذا لم يتم احتواؤه، لن تتمكن الأنظمة الصحيّة حول العالم من مجاراته، وسترتفع الخسائر البشرية. هناك عدم يقين كبير يحيط به» وفقاً لرئيس قسم الاستراتيجيا والسياسات والمراجعات في صندوق النقد الدولي، مارتن موهلايس.

بالنسبة إلى الاقتصاد، فإن ذلك يؤثّر مباشرة على الطلب بسبب انعزال الناس وانسحابهم من الدورة الاستهلاكية لحماية أنفسهم واحتواء انتشار المرض، فيما هناك أيضاً أثر مباشر على حلقات الإنتاج أيضاً، لذا نشهد صدمة مزدوجة من العرض والطلب وتراجع النشاط الاقتصادي وتفاعل أسواق المال معه.

وجهات لصورة قاتمة

نظرياً، يرتبط أفق الاقتصاد العالمي بمستقبل الفيروس. والسيناريوهات كثيرة هنا، من إمكانية اكتشاف لقاح مبكر قبل فترة 12-18 شهراً المعتادة لهذا خرق، وصولاً إلى إمكانية استمرار انتشار الفيروس إلى أن تتمتع نسبة كبيرة من الشعوب بالمناعة الكافية لمواجهته.

عملياً، يرتبط حجم الضرر المترتب على انتشار الفيروس بسرعة احتوائه ومستوى الدعم الحكومي لتدارك تداعياته، وسرعة وفاعلية تنفيذ هذه الإجراءات، وفقاً لستيفاني سيغال وديلان غيرستل من مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية. في الصين، على سبيل المثال، يقول الكاتبان إن الاقتصاد تقلّص في الربع الأول من 2020 للمرّة الأولى منذ 1992 نتيجة انكماش الحركة الاقتصادية المحلية بسبب الحظر المفروض في البلاد خلال فترة رأس السنة وبعدها، وتراجع الصادرات بنسبة تفوق 17,2% خلال الشهرين الماضيين.

عالمياً توقّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي بنسبة تتراوح بين 5% و15%، لتهوي إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية قبل أكثر من عقد. «هكذا تراجع من شأنه أن يُعمّق اللامساواة ويرفع من مستوى هشاشة العديد من البلدان» تُحذّر المنظمة الأممية.

كذلك ترسم وحدة الأبحاث في مجموعة إيكونوميست «صورة قاتمة» عن الاقتصاد العالمي، متوقّعة انكماشاً كونياً بنسبة 2,2%؛ هذا يعني خسارة تريليوني دولار من القيمة المضافة. تُفيد هذه التقديرات بأن «النصف الثاني من العام الجاري قد يشهد بداية التعافي الاقتصادي غير أن مخاطر الانزلاق وفقاً لهذا السيناريو مرتفعة جداً، لأن موجة ثانية أو حتى ثالثة من الوباء قد تُغرق النموّ العالمي أكثر». وفيما يصعب تحديد استراتيجية للخروج من معضلة الأقفال العام يبقى الترقب سيد الموقف، وفيما تسعى البلدان إلى تحفيز اقتصاداتها عبر الإنفاق العام تتراجع إيراداتها بنتيجة تراجع الحركة الاقتصادية ما يضع العديد من البلدان على حافة أزمة المديونية العامة.

تقييم شامل آخر لارتدادات الوباء على الاقتصاد العالمي يُقدّمه الباحثون في شركة الاستشارات ماكينزي. يستندون إلى مجموعة سيناريوهات تبحث في انتشار الوباء وإجراءات احتوائه وتطوير اللقاح الخاص به؛

- سيناريو التعافي المتأخر: ويقوم على معطيات تفاؤلية تبدو اليوم غير واقعية، تفترض وصول الإصابات إلى قمتها في نيسان وبدء التعافي على أن يشهد الخريف ارتفاعاً في عدد الحالات في النصف الجنوبي للأرض.

> **بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 سارت الشركات والحكومات في اتجاهين معاكسين لإدارة الإنتاج اما اليوم فالوباء سيفرض العودة إلى الأسس التقليدية**

هكذا يتقلّص الاقتصاد العالمي على نحو طفيف خلال عام 2020، ولكن التعافي يبدأ باكراً ابتداءً من الربع الأخير.

- سيناريو الانكماش الطويل الأكثر تعقيداً: يُمكن ألا يصل عدد الحالات في أميركا وأوروبا إلى الذروة إلا في أيار. وقد يتبين أن الفيروس غير موسمي وأن اللقاح ليس فعّالاً، وبالتالي تستمرّ إجراءات العزل والتدابير الطارئة حول العالم، ومعها يتراجع الإنفاق الاستهلاكي أكثر وتستمر موجات صرف الموظفين والعمال وتعاني أسواق المال وتُثبت الإجراءات النقدية والمالية المتّخذة حول العالم أنها غير كافية.

بحسب السيناريو الأخير ستكون تداعيات الوباء مماثلة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي خسر فيها الاقتصاد العالمي نحو تريليوني دولار، أو ما يعادل 4% من الإنتاج بين القيمة المسجّلة في الربع الثاني من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. اليوم يبلغ حجم الاقتصاد العالمي 90 تريليون دولار، ما يعني أن تراجعاً في الإنتاج بنسبة 4% يؤدي إلى تبدّد 3,6 تريليونات دولار؛ هذا يعني وظائف مفقودة وشركات مفلسة ونفقات استثمارية ملغاة ومشاريع تطوير ومخصّصات أبحاث وتطوير متبخّرة.

ولكن أي البلدان هي الأكثر تأثراً؟ وكيف ينعكس ذلك على الاقتصاد العالمي برمّته؟

العاصفة الاميركية المتكاملة

رغم أنّ الوباء ظهر في شرق آسيا، ثم فتك بأوروبا، إلا أن الولايات المتّحدة هي التي تجد نفسها اليوم في عين العاصفة، أو العواصف التي قد تُبخّر طموحات الرئيس دونالد ترامب بولاية ثانية. ويعود هذا الأمر إلى ثلاثة عوامل أساسية:

- صارت الولايات المتّحدة مركز الوباء العالمي بعدما تخطّى عدد المصابين فيها الـ100 ألف فيما يلاحظ تراجع أعداد الإصابات وانسحارها في الصين. وفقاً لورقة بحثية أعدها أندرو أتكيسون من المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في الولايات المتّحدة، فإن جميع السيناريوهات المطروحة تخلص إلى أنه في قمة انتشار الوباء في هذا البلد، أي بعد فترة تراوح بين 7 و14 شهراً من اليوم، ستبلغ نسبة المصابين من عدد السكان بين 10% و20%، أي ما يتراوح بين 33 مليوناً و66 مليون شخص. «ولتجنّب الكارثة في النظام الصحي، مثلما يحدث في إيطاليا، لا بدّ من تطبيق إجراءات مطوّلة لفرض التباعد الاجتماعي بالتوازي مع استثمار هائل لدعم القدرة الاستيعابية للنظام الصحي»، يقول الباحث. «وعلى الأرجح، فإن إجراءات كهذه، في الولايات المتّحدة والعالم على حدّ سواء، ستكون لفترة عام كامل أو حتّى 18 شهراً - أي إلى حين تطوير لقاح - وذلك لتجنّب الانعكاسات الخطيرة على القطاع الصحي».

- يضرب الوباء الاقتصاد الأميركي غداة اندلاع الحرب النفطية بين السعودية وروسيا، وهي حرب أسعار وأسواق بالدرجة الأولى تؤدّي إلى انخفاض السعر ومعه الاستثمارات في الاقتصاد الأميركي الذي يُعدّ المنتج الأول للوقود الأحفوري في العالم.

- تسعى السلطات الأميركية إلى احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للوباء عبر الإنفاق العام الهائل، فقد اتفق قطبا السياسة في هذا البلد على إمرار رزمة تحفيز تاريخية تفوق قيمتها تريليوني دولار لدعم الشركات والموظفين والمسرّحين من أشغالهم والعاطلين من العمل والقطاع الصحي. ولكن في مقابل هذا الإنفاق السخي بجميع المعايير التاريخية، هناك تحدّ كبير يكمن في تخطي عدد طالبي إعانات البطالة 3,6 ملايين، من نصف مليون قبل أسبوع واحد فقط. لذا من غير الواضح بعد كيف ستتوازن إجراءات الدعم مع حاجات القطاعين الخاص والعام وكيف سيُترجم ذلك على صعيد النمو والتشغيل.

ولكن المؤكد هو أن الولايات المتّحدة هي قطب العولمة الرئيسي وأكبر اقتصاد فيها وأهمه لناحية مواءمة التكنولوجيا والرساميل واليد العاملة. لذا فإن تأثيرها في زمن الوباء يعني ارتدادات متنوّعة على مختلف الأقاليم.

نموذج الاحتواء الالماني

إذا استندت البلدان المتأثرة بانتشار الوباء إلى تجارب البلدان الناجحة، يُمكن توحيد المعايير وتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية. على مستوى الاحتواء، تبرز ألمانيا لجهة تكثيف الفحوصات والتدابير اللوجستية. في أكبر اقتصاد أوروبي، تُجري السلطات المعنية أكثر من 170 ألف فحص أسبوعياً، أي أعلى من مجمل فحوصات بعض البلدان منذ انتشار الوباء حتى اليوم. صحيح أن عدد الإصابات في ألمانيا كان الرابع عالمياً، إلا أن نسبة الوفيات من جراء الوباء مكبوحة عند 0,6% مقارنة مع 6% في فرنسا وأكثر من 7% في إسبانيا و10% في إيطاليا.

رغم كلّ ذلك سيكون الاقتصاد الألماني الأكثر تأثراً بوباء كوفيد-19، إذ يتوقع أن يُسجّل ثاني أسوأ أداء بين بلدان مجموعة العشرين ذات الاقتصادات الأكبر في العالم.

عودة مركزية الإنتاج؟

تقديرات النمو العالمي وتأثر اقتصادات الدول والأقاليم في المدى القصير هي نصف الحكاية، فالأثر العميق لكوفيد-19 سيكون على منظومة الاقتصاد المعولم. وبرغم أن الخبراء يدعون إلى تقبّل الواقع الجديد لسياسات العزل والحماية إلى حين اكتشاف الحل، يبقى السؤال المحوري حاضراً: كيف يمضي العالم قدماً بعد صدمة الفيروس بعدما سيطر البنج الاستهلاكي المصنّع بين واشنطن وبكين على العولمة لفترة طويلة؟ ما هو الواقع الذي يفرضه الفيروس بأثر الفراشة الذي ولّده بين الشرق والغرب؟

في المبدأ يستند المحللون ومطوّرو النماذج إلى تجارب أزمات الأوبئة التاريخية والارتدادات الاقتصادية التي ولّدتها لوضع سيناريوهات وصيغة توقّعات تحاكي ما يُمكن أن ينتج عن الوباء الحالي. وبرغم مستوى التعقيد الذي يحكم العولمة حالياً حيث يُمكن أن يحتاج منتج واحد لمكونات من 12 بلداً مختلفاً لإنتاجه، معطوفاً على التحولات السياسية العالمية التي دفعت الدول إلى الانقسام في مواجهة الفيروس، يمكن تحديد عناوين عريضة لما يُمكن أن يكون عليه العالم ما بعد كوفيد-19. بداية مع التغيّر الهيكلي. «يكشف هذا الوباء هشاشة النظام المعولم» القائم على سلاسل الإنتاج المترابطة بين الأمم. يُحاجج هنري فاريل وأبراهام نيومان في تحليل نشرته «فورين أفيرز» أخيراً. يُشير الكاتبان إلى حالات النقص الحادّة في الإمدادات والمواد الأولية الناجمة عن الفلسفة الجديدة لإدارة العرض في هذا العصر من العولمة. فرغم أن فلسفة الإدارة التقليدية كانت تقوم على التحوّط في المخزون تحضيراً للحظات تاريخية مثل اللحظة التي يعيشها العالم حالياً بانتشار الوباء، أضحت الإدارة تقوم على المبدأ الذي يروّج له المدير التنفيذي لشركة «أبل» عن أن «المخزون شرير هيكلياً»، وبذلك يعني أنه لا يتعيّن على الشركات تكبّد الأموال لحفظ مخزونات القطع والمواد الأولية بينما هي قادرة على تغطية حاجاتها من أي مكان في العالم «في اللحظة المناسبة».

غير أن الوباء دفع الحكومات للتكشير عن سياساتها الحمائية - بالمعنيين الاقتصادي والبيولوجي للكلمة. في الصين، حيث كانت تُصنع أساساً نصف أقنعة الوقاية في العالم، عمدت السلطات إلى شراء كلّ الإنتاج في السوق، ولم تؤثر فقط على حلقات الإنتاج بل أيضاً على قدرة البلدان الأخرى على احتواء الوباء. في أوروبا لم يكن الوضع أفضل، حيث فرضت الحكومات حظراً على تصدير الأقنعة وأجهزة التنفس، مع العلم أن البلدان هناك تتمتع بسوق موحّدة.

هكذا، بعدما وصلت العولمة إلى مرحلة التخصص الإقليمي وعلى مستوى البلدان، يبدو أن هناك توجهاً سياسياً، بعد وباء كورونا الجديد، نحو إعادة خلط الأوراق لحماية المجتمعات. بعد الأزمة المالية والسياسات الانعزالية التي نجمت عنها، بدت الشركات والحكومات تسير في اتجاهين معاكسين لإدارة اقتصاداتها ودوراتها الإنتاجية، اما اليوم فيبدو أن الوباء الحالي سيفرض تصحيحاً يقضي بالعودة إلى الأسس التقليدية.

العولمة قيد الدرس

ربطاً بهذا البحث، يُقدّم ثلاثة خبراء من كلية الأعمال في جامعة هارفرد في مقال بعنوان «ماذا يعني فيروس كورونا للاقتصاد العالمي»، تقييماً معمّقاً لتأثير الوباء الجديد على العولمة، واستناداً إلى التجارب التاريخية، يُحدّدون ثلاثة عناوين للتغييرات الهيكلية التي ستنجم عن الأزمة الاقتصادية التي يُعدّ فيروس كورونا الجديد مسؤولاً عنها:

- الإرث المبكرو اقتصادي، أي على مستوى الشركات والقطاعات. تماماً كما شكّل فيروس «سارس» على عام 2003، زخماً للتجارة الإلكترونية في الصين، وأسهم في نهضة شركات عملاقة مثل «علي بابا»، يُمكن أن يؤدّي كوفيد-19 إلى ازدهار قطاعات جديّة مثل التعلّم عن بُعد، وحتّى إلى مقاربة جديدة لإدارة قطاع الصحة العام عبر التطبيقات على الهواتف الذكية، وهي التي استخدمتها السلطات في ووهان - المدينة التي انطلق منها الفيروس في ولاية هوباي الصينية - لرصد حركة المصابين وحصرهم.

- الإرث على المستوى الماكرو اقتصادي، حيث يبدو أن الفيروس قد بدأ فعلياً في تعديل هيكليات حلفاء الإنتاج باتجاه تخفيف حدّة المركزية والتخصّص.

- الإرث السياسي، إذ يمتحن الفيروس قدرة حكومات الأحزاب التقليدية وتلك التي شكّلتها وتُشكّلها الحركات السياسية الناشئة بعد الأزمة المالية. أولى الإشارات عن ذلك، ستكون في نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة.

إذاً، كما أدّت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى نشوء وتعاظم دور الحركات اليمينية والتيارات السياسية المتطرفة التي وصلت إلى سدة الحكم في أقاليم عديدة، ومنها أهمّ بلد في العالم على المستويين الاقتصادي والمعرفي، من شأن أزمة كوفيد-19 أن تُنتج مشهداً مختلفاً على مستوى السياسة الدولية وإمكانات التعاون بين الأمم أو عدمه. الفرق هو أن السبب في المرة الأولى كان الرهون العقارية الموبوءة، واليوم هو فيروس يولّد وباءً فعلياً.

> **أميركا هي قطب العولمة وأكبر واهم اقتصاد فيها يوائم التكنولوجيا والرساميل واليد العاملة. لذا فإن تأثيرها في زمن الوباء يعني ارتدادات متنوعة على مختلف الأقاليم**

تأثير فيروس كورونا الجديد على أهم 20 اقتصاداً عالمياً

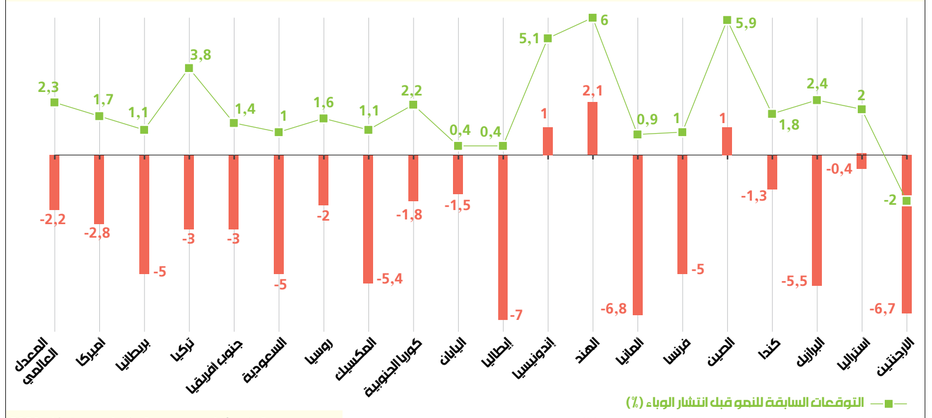

المصدر: وحدة الابحاث في مجموعة إيكونوميست، اذار 2020

قراءات

نظامنا الصحي يخسر معركة مع الرأسمالية *

دانيا كاتو**

يعلّمنا فيروس كوفيد -19 لماذا يجب أن تكون الرعاية الطبّية للجميع هي الحدّ الأدنى من المطالب وليس سقفها. بحسب الآن؟ كان كوفيد – 19 بمثابة درس في عدم الاستعداد لحالات الطوارئ، ويكشف ضعف التدريب المتبادل أو بناء القدرات في المستشفيات حيث يتمسكون بأقنعتهم الواقية الأخيرة، مع ندرة التهوية وترشيد استعمالات أسرّة العناية الفائقة. أطباء، غرفة الطوارئ، المرضون والفنيون، هم على الخط الأمامي وليس هناك ما يكفي منهم لإدارة هذه الحالة بأمان.

> **إنفاق إيطاليا على الصحة للفرد الواحد اقل بنحو 8 آلاف دولار من الولايات المتحدة وهي تتفوّق عليها في كل مؤشرات جودة الرعاية الصحية**

لقد عرفنا منذ فترة طويلة أن هناك نقصاً في أطباء الطوارئ والتعليم وأطباء الرعاية الأولية في هذا البلد، إذ أنه جرت إعاقة طلاب كلية الطب (غالباً يكونون مثقلين بالديون الطبية) في دخول هذه التخصصات ذات الأجور المنخفضة نسبياً... يجب أن يكون «الفحص» أول مطالبنا الطارئة. يجب إعطاء الأولوية للرعاية الطبية العامة وفعّاليتها. وعندما تتم الموافقة على «فحص» كورونا من قبل إدارة الغذاء والدواء، يجب أن تكون هناك ضمانات لتوفير الفحوصات لأولئك الذين همّ في أمسّ الحاجة إليها. أنتوني فوسي، مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية ، على حقّ: على عكس كوريا الجنوبية، ليس لدينا هيكل متماسك لإجراء اختبار واسع النطاق. كإجراء أول، يمكننا البدء بالطالبة أن تكون هذه الاختبارات مجانية ومتاحة للجميع، وليس فقط لشاهير وشبكات بروكلين. يجب أن تكون الأولويات لمن هم أكثر عرضة للخطر، ولكن في مرحلة ما، ونظراً إلى الطبيعة غير المعروفة لهذا الفيروس، يجب أن نقترب قدر الإمكان من الاختبار الشامل.

نظامنا الصحي غير منظّم إن لم يكن فوضوياً. إن مراقبة الأمراض مفكّكة في كل مستوى من مستويات الحكومة: المحلّة، المدينة، الولاية، الفدرالية. البيانات الصحية مثالاً. لماذا؟ في عصر «البيانات الضخمة»، لا يُمكننا الولوج إلى البيانات الموجودة عبر القطاعين العام والخاص، ما يتيح بسهولة لاختصاصيي الأوبئة فرصة دراسة الأنماط الناشئة للأمراض المعدية والمزمنة وتحديد عوامل الخطر المصنّفة حسب معايير مهمة مثل العمر، العرق، الجنس، العمالة، والموقع الجغرافي؟ بصرف النظر عن البيانات المتاحة للجمهور من مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) والوكالات الحكومية الأخرى والبيانات من مراكز الرعاية الطبية والخدمات الطبية (CMS) – فإن بيانات الرعاية الطبية مكلفة أيضاً للباحثين - غالبية بيانات الرعاية الصحية مملوكة الآن لشركات خاصة. إنها صناعة بمليارات الدولارات تتعامل في مرضنا وصحتنا. يجب تأميم هذه البيانات وحمايتها. نحن بحاجة إليها على جميع المستويات، للتنبؤ والفهم والتخفيف من أي مفاعيل قد تؤثّر على صحتنا.

اليوم نحن أمام جائحة، ما الذي يجب فعله الآن؟ كان كوفيد – 19 بمثابة درس في عدم الاستعداد لحالات الطوارئ، ويكشف ضعف التدريب المتبادل أو بناء القدرات في المستشفيات حيث يتمسكون بأقنعتهم الواقية الأخيرة، مع ندرة التهوية وترشيد استعمالات أسرّة العناية الفائقة. أطباء، غرفة الطوارئ، المرضون والفنيون، هم على الخط الأمامي وليس هناك ما يكفي منهم لإدارة هذه الحالة بأمان.

> **إنفاق إيطاليا على الصحة للفرد الواحد اقل بنحو 8 آلاف دولار من الولايات المتحدة وهي تتفوّق عليها في كل مؤشرات جودة الرعاية الصحية**

لقد عرفنا منذ فترة طويلة أن هناك نقصاً في أطباء الطوارئ والتعليم وأطباء الرعاية الأولية في هذا البلد، إذ أنه جرت إعاقة طلاب كلية الطب (غالباً يكونون مثقلين بالديون الطبية) في دخول هذه التخصصات ذات الأجور المنخفضة نسبياً... يجب أن يكون «الفحص» أول مطالبنا الطارئة. يجب إعطاء الأولوية للرعاية الطبية العامة وفعّاليتها. وعندما تتم الموافقة على «فحص» كورونا من قبل إدارة الغذاء والدواء، يجب أن تكون هناك ضمانات لتوفير الفحوصات لأولئك الذين همّ في أمسّ الحاجة إليها. أنتوني فوسي، مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية ، على حقّ: على عكس كوريا الجنوبية، ليس لدينا هيكل متماسك لإجراء اختبار واسع النطاق. كإجراء أول، يمكننا البدء بالطالبة أن تكون هذه الاختبارات مجانية ومتاحة للجميع، وليس فقط لشاهير وشبكات بروكلين. يجب أن تكون الأولويات لمن هم أكثر عرضة للخطر، ولكن في مرحلة ما، ونظراً إلى الطبيعة غير المعروفة لهذا الفيروس، يجب أن نقترب قدر الإمكان من الاختبار الشامل.

ما هو العائق الأساسي لهذه الدعوة؟ الخصخصة. في مؤتمره الصحافي يوم الاثنين، أعلن ترامب أن 1,4 مليون اختبار ستكون متاحة بحلول الأسبوع المقبل، و5 ملايين خلال شهر واحد. هل ستتم دعوة أمازون أو ماكسون، الموزعين الرئيسيين للوازم الصيدلانية في الولايات المتحدة وأصحاب شبكة توزيع واسعة في البلاد، للاستفادة من شبكتهم للصالح العام والمساعدة في توزيع هذه الاختبارات؟ كيف ومن وبأي طريقة سنفرض نظام أزمة منسقة الاختبار؟

هذه كلها أسئلة سيكون على نظام الصحة العامة الإجابة عليها، وسيكون قادراً على التواصل مع الجمهور. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست لديها إجابات فقط.

ويبدو أنه لا توجد محاولة لتطويرها أو تنفيذها الآن. بدلاً من ذلك، بعد مرور عدة أشهر، لا نزال نتعثّر وننزف وقتاً رغم الحاجة إلى استجابة سريعة.

كل قطاع في نظامنا الصحي متعثّر. نحو 29% من 46 مليوناً من كبار السن يعيشون بمفردهم، وهؤلاء هم الأكثر عرضة للفقر. مجتمعات بكاملها من كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً معزولة الآن بالإضافة إلى ضعف المناعة، هم الأكثر عرضة للوفاة إذا أصيبوا بالفيروس. حياتهم مهمة مثل أي شخص آخر. وقد انتشرت مجموعات المساعدة في جميع أنحاء البلاد لدعم هذه الفئات وغيرها... الصحة العامة تفرض علينا إنشاء بنية تحتية تحشد مساعدات إضافية (أدوية ، غذاء ، رعاية) في وقت الطوارئ، بسرعة وأمان، لأي شخص يحتاج إليها. ومع ذلك، لم يكن هذا التفويض في مقدمة أولوياتنا الصحية. نظراً إلى الشيخوخة السكانية في هذا البلد، وعدم المساواة المستمرّة في توفير الرعاية، فهذا أمر غير معقول.

كشف فيروس «كورونا» عن فجوة أخرى في نظامنا الصحي: النقص في الأدوية. ستؤثّر القيود العالمية على السفر على جميع أنواع التجارة والخدمات اللوجستية التجارية - بغض النظر عن حظر السفر الذي فرضه ترامب. وباستثناء قطع غيار سيارات لاند روفر، فإن المواد الأولية لإنتاج الأدوية غير متاحة بشكل وافر. هناك بالفعل تقارير عن نفاد الأدوية المسكنة من الصيدليات مثل الاسيتامينوفين. قد يلجأ المرضى والمعالجون إلى علاجات بديلة خارج العلامات التجارية من ضمنها الأدوية التي تستعمل لمرضى نقص المناعة (HIV).

أخيراً، غرّد رجل الأعمال الملياردير إلون ماسك، مشيراً إلى أن الكلوروكين (المستخدم للوقاية من الملاريا وعلاجها) يمكن استخدامه لعلاج كوفيد-19. هاتان الظاهرتان المتباينتان- زيادة الطلب وانخفاض العرض - سيكون لهما تأثير الدومينو على سلسلة إنتاج الأدوية الهشة أصلاً، وستدفعان نحو تأثير كارثي طويل المدى.

يؤكد مركز السيطرة على الأمراض أن ثلث صحتنا فقط يتم تحديده من خلال الرعاية الطبية التي نتلقاها ؛ والباقي يتم تحديده في الغالب من قبل القوى الاجتماعية والسياسية، من بينها الوصول إلى رعاية صحية جيدة، والعنصرية، والسجن واحتجاز المهاجرين، والعمالة (التي يرتبط بها التأمين)، وسياسات الإجازات المرضية والعائلية السخية، وسلامة الأحياء، والتعرّض المبكر للقيادة والمؤثّات الأخرى ، والتعليم ، والإسكان ، والحصول على الغذاء الجيد بأسعار معقولة ووسائل النقل العام. كل هذه العوامل تتصادم الآن مع «التباعد الاجتماعي» المفروض بسبب الحجر الصحي وإقفال المؤسسات. 517 ألف عامل لدى «ماكدونالدز» و347 ألف عامل لدى وول مارت وأكثر من مليون آخرين لا يحصلون على إجازة مرضية مدفوعة. إن تعرضهم للجمهور وصعوبات العمل يعني أنهم سيتأثرون أيضاً بشكل غير متناسب بـ COVID-19.

** نشر على موقع: www.jacobinmag.com

* باحثة في القطاع الصحي تعمل في بالتيمور - ماريلاند